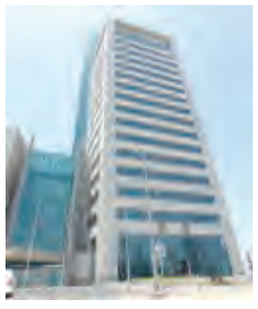

وكيل «الأشغال» يتفقد مشروع مبنى الهيئة العامة لشؤون القصّر

6

## استكمل المجلس مناقشة الرد على الخطاب الأميري

# العزب: هيئة مكافحة الفساد معطلة بسبب قانونها ويجب تعديله

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الجلسة

- مرزوق الغانم: الراحل هشام العتيبي كان نموذجا للسياسي المحب لوطنه
- ياسر أبل: اتخذنا الإجراءات القانونية بشأن حادثة سقوط سقف أحد البيوت وأحلنا القضية إلى النيابة السويط: ستقدم بالكثير من التعديلات التي تحقق الهدف المرجو من هيئة مكافحة الفساد
- عاشور: سأستجوب وزير الداخلية إن أعاد للبعض دون الآخرين الجناسي المسحوبة.. فلابد من العدالة
- عبدالكريم الكندري: الوزير يعلم عند قبوله بالمنصب الوزاري أن الهيئات التابعة له يساءل عنها سياسيا

ربيع سكر

أكد وزير العدل وزير الدولة لشئون مجلس الأمة د. فالح العزب أنه تولى الوزارة ووجد قانونا امامه لهيئة مكافحة الفساد ولم يملك سوي العمل به وهذا القانون يجب تعديله لاننا امام قانون معطل وفق المادة 9 ولن استمر بهذا القانون بهذه الطريقة، واوضح العزب خلال الجلسة أمس أنه لا يعقل ان وزير العدل لا يملك تعيين اي شخص في جهاز مكافحة الفساد.. للاسف انا مسؤول عن جهاز مكافحة الفساد ولا استطيع ادارته وتابع: اعلن ان جهاز مكافحة الفساد لا يمت لي بصلة لا من قريب ولا من بعيد وساذهب الى تعديل قانونه، وزاد: طلبنا تشكيل لجنة محايدة من مجلس القضاء للتحقيق في الخلاف بين مجلس امناء هيئة مكافحة الفساد.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية اتخذت كل الاجراءات القانونية حيال حادثة سقوط سقف أحد بيوت مدينة صباح الاحمد وتمت احالة الملف الى النيابة العامة. واضاف الوزير أبل في الجلسة ان الادارة القانونية للرعاية السكنية ستتابع بكل حرص احالة المتسبب للنيابة في هذا الخلل الذي طال منازل للمواطنين. واشار الى انه تم استكمال توزيع 2201 بيت في عام 2014 مشيرا الى ان (الرعاية السكنية) اوقفت توزيع المنازل الجاهزة منذ ذلك الحين.

ودارت احداث الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية في التاسعة صباحا وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحضور والمعتذرين.

وقال الغانم: تلقينا نبأ وفاة وزير التجارة الأسبق العم هشام سليمان العتيبي، الذي كان مثالا لرجل الدولة ونموذجا للسياسي الخلوق والمتفاني في خدمة الوطن والجميع، فباسمي ونيابة عن زملائي أسأل الله ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يلهم اهله الصبر والسلوان.

فالح العزب: الحكومة بدورها تؤبن الفقيد هشام العتيبي الذي كان رجلا من رجالات الدولة سائلين المولى عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم اهله الصبر والسلوان.

عبد الله الرومي: قرأت في الصحف ان لجنة الشباب والرياضة البرلمانية وجهت خطابا لرئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، وهذا لا يجوز لاننا لا نعمل في المجلس وفق عواطفنا بل نعمل وفق الدستور واللائحة، وبالتالي هذا الكتاب باطل وليس له صفة، فهذا اختصاص للسلطة التنفيذية.

خليل عبد الله: الاتحاد الدولي لكرة القدم ليس جهة حكومية حتى نتحفظ على مخاطبته من خلال لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، ويحق لنا ان نخاطبهم لأنها جهة غير رسمية.

الحميدي السبيعي: كان لنا راي في لجنة الشباب والرياضة بأنه لا يجوز مخاطبة الاتحاد الدولي من خلال اللجنة البرلمانية، والا ندخل انفسنا في قضايا من اختصاص السلطة التنفيذية.

– ويستكمل المجلس مناقشة بند الرد على الخطاب الأميري في افتتاح الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر والذي كان قد بدأ مناقشته في الجلسة السابقة.

– سعدون حماد: بالنسبة للخطاب الأميري هناك بعض البنود المهمة، فهناك بعض القوانين التي أقرها المجلس ولم تُطبق مثل قانون إنشاء بيت الزكاة، فنرجو من وزير المالية توضيح الأمر، وكذلك بالنسبة لقانون استقدام الخدم فما أسباب ذلك؟ هل هناك ما يمنع؟ لأن لها حصة 10 بالمئة لهيئة الاستثمار و10 بالمئة لشؤون القصّر و10 بالمئة للكويتية و60 بالمئة لهيئة الاستثمار.

واضاف: الخطاب الأميري تطرق الى قضايا مهمة ومنها الإسكانية، فالمجلس الماضي قطع شوطا مهما وتم توزيع 12 ألف وحدة سكنية وهذا إنجاز ويجب أن نستمر في ذلك، وهناك بعض القسائم في خيطان وطالبت سمو رئيس مجلس الوزراء بأن توزع هذه القسائم حسب الأولوية وتحال الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتابع: ولا بد من تغيير السياسة النفطية وتنويع مصادر الدخل لتعويض العجز المالي وللاستفادة من انتاج البترول، فالدول تكرر النفط وتبيعه لنا مرة أخرى، فاعتماد الدولة على البترول، ويجب التوسع في المصافي النفطية في الخارج حتى لو نزل سعر النفط، ولن نتأثر والدول المجاورة تهتم بإنشاء مصافي النفط. كما يجب أن نستفيد من الموانئ فميناء دبي يعتبر دخلا قوميا للدولة لكن عندنا لا يوجد انتاج، فلنعطها لشركات عالمية تدير الموانئ. وكذلك الجزر غير مستغلة، فلا بد من تسليمها لشركات عالمية لتطويرها، الشيخ محمد بن راشد يعطي عقودا لشركات عالمية ومن ثم تعود إيراداتها للدولة.

وزاد حماد: اما بالنسبة لموضوع البطالة فقد وصل العدد في ديوان الخدمة المدنية الى 19700 منتظر للتعيين، ويفترض أن نعينهم في الأماكن التي يشغلها الأجانب وخاصة في القطاع النفطي وهي مجموعها 45 الف أجنبي ويفترض ان نوظف فيها الكويتيين، وبالفعل أقر مجلس الوزراء بإحالة 1200 قسيمة الى المؤسسة، ونطالب سموه أن يوعز لوزير الإسكان لـ 3600 قسيمة في «غرب عبدالله المبارك»، كما نطالب بتوزيعها مع قسائم خيطان، ووزير الإسكان مطالب بتوزيع 3600 قسيمة مع قسائم خيطان في وقت واحد.

وبخصوص قرض بنك الائتمان يقولون لا بد من كفيل وهو مواطن كويتي والبنوك الكويتية الأخرى لا يفترض وجود كفيل، وبنك الائتمان يفرض كفيلا على قرض الاسكان الـ 70 الفا، والمستفيدون ممن باع بيته 800 مواطن تحت مظلة من باع بيته والمفترض ان يخيروا اذا كانوا يريدون بيتا أو قسيمة ويكون التسليم فورا.

وطالب حماد وزير الصحة بمتابعة القضايا الصحية وتطوير الخدمات الصحية، وقال: قدمت اقتراحا بقانون بإنشاء مدنية طبية متكاملة، وطالبنا بأن يكون مستشفى جابر للكويتيين فقط بإدارة طبية عالمية يشتمل على جميع التخصصات. والإخلاء الطبي له طائرة مؤجرة واحدة فقط، فلماذا لا توفر الوزارة اسطول طائرات للإخلاء الطبي، لافتا الى ان هناك مهندس بترول يعمل بالأوقاف، ووزير النفط ملزم بشبابنا الذين درسوا وتخرجوا أن يعملوا وفق اختصاصاتهم، وهذه مسؤولية وزير النفط.

– خليل الصالح: سنبقى رهن القطاع النفطي ومع ذلك فإن المنشآت النفطية لا نستطيع تطويرها، ونؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل.

واضاف: هناك 9000 طلب اسكاني كل عام، والمعاش الذي يتقاضاه المواطن ثلثه يذهب للإيجار، وكلما وضعنا أيدينا على ملف يتغير الوزير. وتابع: لا يوجد تخطيط من قبل الدولة، هناك 35 ألف خريج وفي عام 2030 سيصل العدد الى 60 ألف خريج فأين ستوظفهم الدولة؟ وأين توفير فرص العمل لهم، لافتا الى ان التأمينات الاجتماعية تقول من حقي أن أستفيد من الاشتراكات والخدمة المدنية عندها 35 ألف خريج، وأطالب بمنح الفرصة للقطاع الخاص بأن يحتوي هذه الأعداد، فهناك خلل حقيقي ولا توجد رؤية حقيقية للدولة.

وزاد: هناك خلل في كل القطاعات، وهذا دورنا في معالجة هذا الخلل لتقديم شيء للشباب والأجيال القادمة، نحن مسؤولون أمام أولادنا وأحفادنا من أجل معالجة التردي في بعض القطاعات لاننا في أي قطاع نواجه مشاكل، وعلى الحكومة أن تكون فريقا واحدا في مواجهة هذا التردي.

حمدان العازمي: بخصوص تشكيل الحكومة لا يوجد معيار في تشكيلها، خاصة ان اختيار بعض الوزراء لم يكن في محله ولم يكن هناك معيار في اختيار الوزراء، ولم تواكب الحكومة مخرجات الانتخابات، فهل المعيار هو عدد السكان والتمثيل النيابي؟ وكأنه طعن في القبائل الموجودة أو ليس لديها كفاءة، مضيفاً أن هناك قبائل عددها 200 و 300 ألف لم يتم اختيار أي وزير منها، وكأن الأمر مقصود أو يريدون ايصال رسالة، ولا يجوز هضم حق الآخرين. وتابع: لا توجد وزارة لا يوجد بها مشكلة أو تجاوز، وهناك مشاكل ما زالت موجودة مثل الإسكان والتوزيعات على المخطط وعندما نرى بيوت جابر الأحمد والمطاحن، فما إجراءات الحكومة؟ هل نبحث عن المحاباة؟ لماذا نجامل وعلى حساب مَنْ؟ هناك قطعة في صباح الأحمد السكنية بها 500 بيت، نفس المقاول الذي طيح مدينة صباح الأحمد السكنية.

وطالب العازمي بإعادة فحص البيوت قبل تسليمها للناس، متسائلا لماذا لا نلغي بيوت الحكومة وتقوم الناس ببناء بيوتها بنفسها؟ وللأسف فالأوامر التغييرية هي السبب في ضعف البيوت.

واضاف: نرى المكاتب الخارجية بها كوارث سواء في أميركا أو ألمانيا وأكثر من دولة بسبب قلة الخبرة وصغر السن للموظفين ثم نأتي به ونجعله يدير المكتب. ونشكر الوزير على تعديله بعض العقود في المكاتب الخارجية، لكن أليس الوزير السابق في نفس الحكومة، وأكبر دليل على عدم عودته أنهم كانوا يعلمون أن بها خللا.

وتابع: وايضا هناك مدير أمن الأحمدي أخرجوه من القوات الخاصة بعد 20 سنة خدمة في القوات الخاصة، هل من المنطق أن تخرجوه للتعامل مع المواطنين بعد كل هذه المدة في معسكر للقوات الخاصة؟ نحن نرى أن الحكومة تتفرج على الأوامر التغييرية ولا تجرؤ على اتخاذ إجراء، كما رأينا عدم المحاسبة ولم نر أي مسؤول تم تحويله للمحاسبة والعقاب.

وقال: هناك بطالة والحكومة أنشأت ديوان الموظفين لحل مشكلة البطالة لكنه أصبح حجر عثرة والبطالة وصلت إلى 20 ألف وترتفع إلى 25 ألف لأنه مرت سنوات ولم يكن هناك حل، هل يجوز أن تحتاج الموافقة على الوظائف الإشرافية 6 أشهر لأخذ موافقة الديوان.

ياسر أبل: هناك بعض المعلومات غير دقيقة وقرار بناء القسائم اتخذ من 2014 وتم تعديل القانون 113/2014 وكثير من المواطنين سكان في هذه البيوت والحادثة الأخيرة اتخذنا بها بعض الإجراءات وتمت احالة الملف الى النيابة والإجراءات مستمرة.

– حمدان العازمي: أحذر الحكومة من تقسيم الدوائر وفي المجلس السابق دمجنا دوائر ولم نقسم دوائر، والحكومة ترسخ الطائفية والقبلية. والصوت الواحد قسم البلد وجعل العائلة عوائل والطائفة طوائف.

عبدالله الرومي: شكاوى الكويتيين كانت ولا تزال كما هي من صحة وتعليم وإسكان ومرور وبطالة وفساد وفرص عمل مستمرة، والحكومة تتكلم عن خطط مستقبلية لكنها تعمل في المجلس بما يخالف هذه الخطط وكأنها تقول إنها لا تؤمن بهذه الخطط ولكن أؤمن بالعرض والطلب داخل المجلس. الناس تشكو من طول انتظار الإسكان أو القسيمة ثم تأتي وتشرع قانونا لمن باع بيته، فكيف تعمل الحكومة بالشيء ونقيضه؟ وكان عليها رد القانون الذي يتعارض كلية مع خطط الدولة

لنعمل يدا واحدة من أجل النهوض بالبلد، لكن بهذا الشكل لا يمكن أن نطور البلد، الكويت تراجعت عن فترة الخمسينات، فهي بدأت زهرة متفتحة بين الدول، فمن دمرها؟ الحديث كان يوجه بأن من دمرها هو مجلس الأمة، فكم مرة تم حل المجلس وعلقت أعماله؟ وأصبح القرار كله بيد السلطة التنفيذية.

وأضاف الرومي: أي تنمية تتحدثون عنها، فالكويت تراجعت بفعل الحكومة، وإذا كنا نؤمن بالإصلاح فمجريات الأمور لا تبشر بذلك، فهناك عصا توضع بالدواليب، وعندما نتكلم عن وضع الكويت في مصاف الدول وهيكلتها المالية هل يحدث ذلك في ظل الهدر الموجود؟

وتابع: هناك 120 مليون دينار مديونيات على احدى الشركات في الجمارك فكيف يتم تحصيل تلك المبالغ؟ هذا معناه أنه لا وزير ولا موظفون يعملون، وأن المال الحكومي سايب ومتروك، وكيف تتحدث الحكومة عن إصلاح اقتصادي وهي تبدد الأموال وتطالب الفقير المسكين بالتعويض.

وطالب الرومي بوقفة جادة من مجلس الأمة ومواجهة حقيقية لمجلس الوزراء لإيقاف الهدر الموجود داخل المؤسسات.

وقال الرومي: لا يمكن أن يكون في ظل هذا الزمن والتكنولوجيا أن تتأخر الأحكام القضائية.

وزاد: الدولة مسؤولة عن كافة المرافق من الطرق في المدن والأحياء والضواحي، فمثلا فيلكا بها بيوت للمواطنين ولا يستطيعون الذهاب اليها لأن الحكومة أوقفت النقل البحري لنقلهم ونقل سياراتهم، ولكن مع الأسف شركة خاصة هي التي بيدها الأمر وتتربح من خلاله.

واعتبر الرومي أن المرور أصبح مشكلة ومحل شكوى كل المواطنين، والحكومة كان بإمكانها معالجة القضية، والدائري السابع تتراكم به السيارات على بعد 2 و 4 كيلو مترات، فهل هذا معقول؟ فالحكومة عاجزة عن حل مشكلة شارع، وهذا دليل على أن الحكومة تاركة كل القضايا ولا تدري عنها شيئا وبالتالي تراكمت مشاكلها، والفساد استشرى ويحتاج الى وقفة جادة.

الحميدي السبيعي: ورد في الخطاب الأميري أنني على ثقة بأن مجلسكم الموقر يعرف أن خيار ترشيد الإنفاق أصبح أمرا حتميا. كلمتي ستكون للتاريخ، ليس هناك مشكلة في فرض الرسوم على المواطن، لكن لدى الحكومة مشكلة في أننا نريد استنزاف موارد البلد، وهناك من يريد أن ينقض على أموال الناس وهذا أمر مرفوض، ولا يمكن أن نقبل بفرض رسوم أو ضرائب على المواطن إلا بقانون من المجلس، فما يحدث هو أقرب الى جباية.

واضاف: الهدر موجود في كل الجهات الوزارية والمطلوب من المواطن تغطية هذا الهدر كما ان الفساد انتشر في أغلب القطاعات وإذا تحدثنا عن الفساد قالوا أنتم مؤزمون وتطفشون الاستثمارات، لافتا الى ان مشروع عافية تنفيعي بحجة خدمة المتقاعدين، 100 مليون راحت لمتنفذين، هذا هو الهدر الذي قاله صاحب السمو في خطابه، الناس لا تذهب لمشروع عافية، لان التأمين لا يشمل هشاشة العظام، وهذا نظام فاشل قيمته 300 مليون دولار كان بالامكان بناء مستشفى 10 نجوم به كل الخدمات.

وتابع: البلد تأخرت اجتماعيا وعلميا وسياسيا وأمنيا، البسمة راحت ونفوسنا أصبحت مو زينة هذا مسؤولية مَن، الفرز العنصري والشحن الطائفي من يؤججه، الكل يريد الانتقام والكل يريد أن يأخذ أموال الكويت.

الوضع يتدهور أمنيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في كل المجافل، والشغلة الوحيدة التي تجمعنا هي الرياضة عندما يسجل بدر المطوع هدفا، الكويت كلها تفرح وتتبرع ما عندنا غير الرياضة وايضا دمروها، لماذا؟ ما هذا المخطط؟ ماذا يحدث؟

وزاد: كما تم سحب الجناسي بقرارات ظالمة وقدمنا تعديلات على القوانين لتمكيني من الذهاب الى القضاء، لذا يجب ان ننظر في قضايا التجنيس لأبناء الكويتيات والبدون الذين عاشوا معنا.

كما ان قضية المحققين في الداخلية، المحاكم أصدرت أحكاما لصالحهم ولهم خبرة أكثر من 30 سنة في هذا المجال، لكن لم يتم تنفيذ هذه الاحكام.

صالح عاشور: الخطاب الأميري موسع ويحقق الطموحات التي يتمناها الحاكم لشعبه ويعبر عنه برنامج الحكومة، والحكومة ليس لديها القدرة على تحقيق الطموحات، فهل تستطيع تحقيق ما يصبوإليه صاحب السمو؟ وهل تريد تحقيق رفع مستوى معيشة المواطن بالفعل؟، فالحكومة الحالية لا تختلف كثيرا عن سابقتها، وغائبة عن مناقشة الخطاب الأميري، وبالتالي هي لا تستطيع تحقيق أمل وطموح المواطنين، و فشلت في حل قضايا الرياضة والتعليم والصحة والتوظيف.

وأضاف متسائلاً: هل تستطيع الحكومة حل التركيبة السكانية؟ فغير الكويتيين 70 بالمئة وعددهم 3 ملايين و78 ألفا مقابل مليون و300 ألف كويتي، فالأرقام تدل على الفشل الحكومي، تخرج لنا وزيرة الشؤون وتقول: نحتاج من 15 إلى 20 سنة لحل التركيبة السكانية، وهذا استهزاء بالخطط المستقبلية ودليل على فشل الحكومة، متابعاً: نحن بحاجة إلى وافدين ولكن بنسب محدودة، والكويتيون يعانون من اللامبالاة في خدمات الدولة، وكبار السن يعانون في المراكز الصحية، وهناك مشكلة في التوظيف وقبول أبنائنا في الجامعات.

وبخصوص التوظيف قال عاشور إن هناك 20 الف منتظر للتوظيف، فهل معنى هذا أن الحكومة هي حكومة انجاز؟ ونرى التوظيف لغير الكويتيين والتعيينات على بند المكافآت والأجر مقابل العمل والتعيينات تتم في الشركات النفطية معنى ذلك أن الحكومة لا تهتم بالكويتيين.

والمناصب اليوم لأصحاب النفوذ وسجلات المحكمة الإدارية مؤشر على ذلك فهناك مئات القضايا من أصحاب الكفاءات، ومن يتبوأ المناصب غير كفؤ وأتى بالواسطة.. هل الحكومة تستطيع حل هذه المشكلة؟

وقال: الحكومة تتجه في برنامجها نحو خصخصة القطاعات الحكومية الرابحة، والشركات الرابحة المملوكة للحكومة وبها كويتيون ستعطيها للقطاع الخاص والتجار، هل تريدون تسليم كل البلد للتجار وأصحاب النفوذ.. هذا التوجه مسؤولية أعضاء مجلس الأمة. الحكومة تريد تخصيص شركات المواشي وشركات المطار وغيرها وبالنسبة لقضية سحب الجنسية.. لو تم إرجاع الجنسية للبعض بسبب ضغط سياسي فسوف أحاسبك يا وزير الداخلية سياسيا. الديرة ليست فوضى ومن تم سحب جنسيته بالظلم يجب ردها بطريقة قانونية وإلا فسيكون هناك موقف سياسي ضدك يا وزير الداخلية.

وجهت أسئلة لوزير النفط عن نية خصخصة مركز تابع لKOC وبه 300 كويتي بين متخصص وعامل وهناك توجه لتخصيصه واذا تم تخصيصه سيكون الاستجواب المقبل لك ياوزير النفط حولهذا الموضوع. لا يجوز أن يتم التخصيص من دون الرجوع الى مجلس الأمة.

وأقول لوزير التربية: منطقة الدسمة والدعية والشعب هناك إخلاء للمدارس وإذا تم إخلاء أي طلبة من هذه المدارس سنحملك المسؤولية.

د. عبدالكريم الكندري: المدخل الحقيقي للإصلاح هو تعديل الدستور، فإذا كنا نريد أن نلبي رغبة صاحب السمو في التنمية المستدامة والتي ذكرها في خطابه السامي، يجب تعديل القوانين القديمة ومراجعة الدستور، مضيفاً: هناك اعتقاد خاطئ يقول ان الدستور غير قابل للتعديل وجامد، لكن أقول أن دستورنا يعد من أسهل الدساتير للتعديل، لأنه يتطلب موافقة صاحب السمو وثلثي أعضاء المجلس.

وطالب الكندري باتخاذ قرار تاريخي بتشكيل لجنة وطنية لمراجعة الدستور، وبتعديلات على الدستور بزيادة عدد الأعضاء وتقليل عدد أعضاء الحكومة، لان عدد المناطق تزايد وبالتالي باتت الحاجة ماسة الى زيادة عدد النواب حتى نستطيع جعل الحكومة غير مؤثرة في التصويت على إقرار القوانين.

وأضاف: الشعب فقد الثقة في الأداة البرلمانية، متسائلاً كيف ينتج النائب وفي تفكيره حل المجلس؟ واذا لم يشعر النائب بالانتاج كيف ينتج؟ فهذا المجلس الذي حاز نسبة مشاركة عالية سوف لن تجدوا من يصوت لكم.

ورأى الكندري أن شروط الترشح مخزية وتحتاج الى تعديلات دستورية بإضافة هيئات الاستفتاء، فكل الدول المحترمة لديها هيئات استفتاء، فالحكومة تصوت وتقر القوانين التي تريدها، وما زلنا ندور في فلك الصوت والصوتين، فليس من الخطأ تعديل الدستور، وأدواتنا بسيطة وتحتاج الى تعديل دستوري ويجب

التتمة 5

حوار بين صفاء والدمخي والحربش يفكر

وزير العدل متحدثا خلال الجلسة